المبحث الثاني
مراحل الصراع وتطوره حول الصحراء لغربية

أولاً : مراحل الصراع حول الصحراء الغربية

1 – بدا الاسبان نشاطهم الأستعمارى فى أفريقيا بالاستيلاء على جزر كناريا فى منتصف القرن الخامس عشر الميلادى عام 1476م لكن الأسبان اضطرو إلى وقف نشاطهم الاستعمارى لفترة حتى تخلصو من الوجود العربى فى بلادهم نهائيا ، وقد تم لهم ذلك بسقوط «غرناطة » فى عام 1492م ثم استانف الأسبان نشاطهم الاستعمارى فى نهاية القرن الخامس عشر الميلادى واتجه[1] هذا النشاط إلى للثغور المغربية فى المغرب الأقصى وغيرها من ثغور شمال أفريقيا على البحر المتوسط التى لجاء اليهاء الفارون من العرب من أسبانيا ، وقد ادى ذلك الاصطدم الأسباب مع الدولة العثمانية التى كانت قد برزت كا قوة إسلأمية كبرى وانتهى الأمر بالوجود الأسبانى فى «هران» وغيرها من موانى المغرب الأوسط .

- هذا وقد شغل الأسبان باعالم الجديد وبكشوفهم الجغرافية وإستغلالهم للمناطق المكتشفة حديثا خاصة بعد أن ثبت ان هذه البلاد تتيح فرصاً ذهبية للأستغلال بالإضافة إلى ثروتها المعدنية ، لكن بدات اسبانيا تتجه من جديد للمناطق الأفريقية الغربية منها ، فمن جزر الكناريا قفزت للساحل الأفريقى المواجة لها واستولت على مدينة « ايفنى » الواقعة على ساحل المحيط الأطلنطى فى مواجهة جزر كناريا وبنت لها حصناً فى المدينة .

- ومن عام 1860م عقدت اتفاق بين المغرب وأسبانيا بخصوص سيادة الأسبان على منطقة «إفتى » لكن حتى عام 1934م كان الوجود الأسبانى فى مدينة « إفتى » إسميا فقط واستطاعت أسبانيا ان تمد نفوذها للمنطقة الساحلية المواجهة لجزر كناريا والتى أطلقت عليها أسم « الصحراء الأسبانية » ولم تكن لهذه المنطقة الصحراوية أية اهمية أنذاك لم يكن مفهوم الحدود وضحاً كما هو الأن ، وقد عقدت اتفاقية بين أسبانيا وكل مما فرنسا والمغرب وموريتانيا لتحديد حدود الإقليم إذ قسمت أسبانيا الإقليم إدارياً إلى قسمين هما:-

1()انظر شبكة المعلومات الدولية ، نت مايو 2014 ، الجذور التاريخية لمشكلة الصحراء الغربية.
وانظر ايضا .د. شوقى الجمل ، تاريخ كشف افريقيا واستعمارها (القاهرة : 1980) ص320 - 333

أ- القسم الشمالى – اطلق عليه اسم « الساقية الحمراء » ومن اهم مدنة العيون عاصمة الإقليم .

ب- القسم الجنوبى – اطلق علية اسم «نهر الذهب » ومن أهم مدنه «فيلايزيزوس» .

- هذا ولم يلقى الإقليم اهتماما يذكر من الأسباب حتى اواخر الستينيات من القرن الماضى وذلك لقلة موارده من جهة ولأنشغال أسبانيا بالحروب الأهلية فيها عام 1936م من جهة أخرى ، فلم يعد الأمر وجود حاميات عسكرية أسبانية تتركز فى الحصون الهامة بينما كانت القبائل تمارس نشاطها المعتاد .

- ولما اشتدت الحركة الوطنية فى المغرب أقدمت فرنسا على خلع السلطان «محمد الخامس » فى اغسطس عام 1953م الذى ظهر تاييده للحركة الوطنية وأحلت محلة «محمد بن عرفة» لكن اضطرت فرنسا بسبب ازدياد الحركة الوطنية لأعادة السلطان «محمد الخامس» وافقت فى الثانى من مارس عام 1956م على منع المغرب من أستقلال وأصبح وضع اسبانيا حرجاً خاصة وان وجودها فى المنطقة الخليفية (منطقة الريف) كان بنا على اتفاق مع فرنسا بعد فرض فرنسا المعاهدة الحماية على المغرب فى عام 1912م – فضطرت اسبانيا للخضوع إلى الامر الواقع ، فعقدت معاهدة مع السلطان «محمد الخامس » فى السابع من ابريل عام 1956م بموجبها انتهت الحماية الأسبانية على المنطقة الشمالية من المغرب كما اتفقت الدول التى كتنت تتولى ادارة منطقة (طنجة) الدولية (بلجيكا – اسبانيا الولأيات المتحدة – فرنسا – ايطاليا – هولندا – البرتغال المملكة المتحدة) على الغاء نظامها الدولى فعادت منذ أول يناير عام 1957م للسيادة المغربية [1]

- ومن ثم ادى هذا إلى ان اصبح وضع اسبانيا فى مدينة (افنى) والصحراء الغربية حرجا حيث لم تكن الأهمية الحقيقية لهذه المنطقة قد ظهرت بعد وحتى عام 1958م كانت «افنى » هى مقر الحاكم العام الأسبانى لافنى والصحراء الأسبانية ، الأ انة منذ أوئل الستينيات من القرن الفائت قد بدا اكتشاف الفوسفات فى الصخور الرسوبية فى (بوكراع) بإقليم الصحراء الغربية على بعد مايقارب 170 كم من مدينة العيون وتكونت شركة لاستغلالة فاصبح لإقليم الصحراء الغربية أهمية اقتصادية بالنسبة لأسبانيا والمغرب إيضاً فبالنسبة لاسبانيا فان انتاج الإقليم من الفوسفات يمكن ان يسد جانبا كبيراً من حاجتها من هذا المعدن ، أما المغرب فهى من الدول المنتجة للفسفات وتاتى فى المرتبة الثالثة فى الأنتاج بعد الولأيات المتحدة وروسيا ، فاذا إضيفت انتاج إقليم الصحراء الغربية إلى انتاجها فانها تصبح المصدر الرئيسى للفوسفات فى العالم وتستطيع بذلك التحكم فى اسعارة .

1()انظر :- د. شوقى الجمل ، مشكلة الصحراء الغربية ، الجذور التاريخية للمشكلة وتطورها .مرجع سبق ذكرة ص51

- هذا ولما استثغرت اسبانيا بالأهمية الاقتصادية لإقليم الصحراء الغربية فصلته عن «افنى » التى كانت المغرب تطالب بالسيادة عليها ، واضطرت اسبانيا ان تعزز من وجودها العسكرى فى الصحراء الغربية ، فانشائت عدت مراكز عسكرية محصنة به وأهتمت بادخال إصلاحات عديدة فية [1]

- وزاء ضغط المغرب مطالبتها لأسبانيا بالانسحاب من مدينة (افنى) وإقليم الصحراء الغربية ومساندة الدول العربية للمغرب فى موقفها وافقت الأمم المتحدة على بحث مشكلة الصحراء الغربية ، واصدرت فى ديسمب عام 1967م قرار باحقية المغرب فى (افنى) واضطرت اسبانيا فى يناير 1969م لتسليمها للمغرب ، ولعلها رات فى ذلك حلا جزئياً للمشكلة يهدى من ثورة المغاربة ومطالبتهم بالمنطقتين ، وهكذا تركزت المشكلة فى منطقة الصحراء الغربية .

- ومن ثما ادركت اسبانيا انها مقبلة على صراع بخصوص وجودها فى الصحراء الغربية فعهدت إلى تكوين حزب موالى لها من بعض رؤساء القبائل وقدمت لهمالعديد من الوعود ودعتهم إلى زيارة اسبانيا ودعتهم إلى ربط مصيرهم بها ، وكانت اسبانيا تهدف من وراء ذلك إلى ايجاد قوة موالية لها تواجة بها الضغوط المغربية والعربية والأفريقية والدولية وخاصة أن حركة التحرير الأفريقية انذاك كانت فى أوج عفوانها والأستعمار بدا ينحصر تدريجياً فى القارة الأفريقية ، والدولية الأسيوية والأفريقية فى الأمم المتحدة بدأت تضغط لمنح الشعوب لحقها فى تقرير مصيرها .

- ومن ثم حاولت المغرب الوصول إلى اسبانيا لحل المشكلة سلمياً وارسلت وفداً إلى «مدريد » لمحاولة الوصول لحل – ولكن دون جدوى [2] .

- اذا كانت اسبانيا تنظر بحسد إلى نفوذ فرنسا شمال المغرب ابان الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة ، ولكن اسبانيا من ناحية أخرى لم تكن تعارض فى اسقاط حمايتا عن منطقة نفوذها فى هذه المنطقة ، وكانت تنظر فقط أن تسبقها فرنسا باعتبارها الدولة الرئيسية الحامية للمغرب بل أن اسبانيا كانت تشجع سرا الوطنين المغاربة كما اعترضت على خلع فرنسا للسلطان (محمد الخامن) ومع ذلك فان اسبانيا كانت تميز بين امرين ، المحمية التى تستمد وجودها فيما قبل اتفاقية التقسيم مع فرنسا عام 1912م وقد تركتها للمغرب بمجرد اعلأن استقلأله فى مارس 1956م وبين مناطق كانت تستعمرها منذ زمن ابعد وهى (سبتة ومليلة) فى شمال المغرب وسيدى إيفنى

1()د. شوقى الجمل ، المغرب العربى الكبير فى العصر الحديث (القاهرة : 1977) ص 261 ، 435- 437.
وانظر :- قرارت الأمم المتحدة عام 1967م . القرار رقم 3162 .
وانظر كتاب متغيرات واهداف الذى اصدرتة وزارة الأنباء والسياسة بالمملكة الغربية عام 1967م.
()2

وسط الساحل الجنوبى المغربى ثم طرفاية وإقليم الصحراء الغربية فى الجنوب حيث تمسكت أسبانيا بهذه المناطق .

- هذاوقد شهدت السنوات الأولى من عهد الأستقلال تعاون القصر الملكى مع المغرب مع حزب الأستقلال الذى كان برنامجة يدور حول المغرب التاريخى أو المغرب الكبير وكان هذا الحزب يرى أن المغرب الكبير كان يمتد إلى حوض السنغال وبالتالى يجب ان تعود هذه المناطق إلى اصحاب السيادة الشرعية ونشر دعوته أصدر الحزب مجلة خاصة اسمها الصحراء وقد نشرت العديد من البحوث التى تثبت صلات هذه المناطق بالمغرب اجتماعياً وتاريخيا وثقافيا وقد وصلت هذه المطالبات إلى صدام مسلح حينما بدات القوات المغربية غير النظامية بمهاجمة سيدى ايفنى فى ديسمبر عام 1957م كما قامت بغارات على طرفاية والساقية الحمراء ووادى الذهب والمناطق الشمالية من موريتانيا وقد انضمت إلى هذه العمليات قبيلة الرقيبات اكبر القبائل قوة فى الصحراء الغربية ومن أكثرهم ولاء للمغرب ، وكانت قوات فرنسية قد اشتركت مع قوات أسبانيا لقمع الحركات ، وذلك عندما تحركت فى يناير 1958م قوات فرنسية من كل من الجزائر وموريتانيا لمعاونة القوى الأسبانية فى طرد القوات المغربية الغير نظامية خارج «ريودىأدور» وغيرها من المقاطعات التى كانت لا تزال تحت الأدارة الأسبانية .

- إلا ان الحكومة الأسبانية قد وجدت ان من الحكمة عدم تصعيد النزاع بينهم وبين المغرب حرصا على علاقتها مع الدول العربية الأخرى ، ومن ثم ترتيب على ذلك أن اضافت أسبانيا إلى تنازلاتها للمغرب لبعض المناطق جنوب المغرب ، وقد تم ذلك بالفعل في ابريل 1958م حيث تنازلت للمغرب عن منطقة «طرفاية» على اثر المحادثات التى جرت بين المغرب واسبانيا فى البرتغال ، وبقية المناطق الاخرى جنوب المغرب فى سيدى ايفنى فى الصحراء الغربية موضوع لطالبات الحكومة المغربية .

3 – هذا وقد كانت اسبانيا تميل إلى التنازل عن المقاطعات الفقيرة من مناطق نفوزها للحكومة المغربية فى مقابل تغاض المغرب عن مطالبتها بالمقاطعات الغنية بالثروات الطبيعية الاخرى ، ومن ناحية اخرى فان المغرب كانت مشغولة فى الستينيات من القرن الماضى بمطالبتها بموريتانيا وكانت وجهة النظر المغربية تتلخص فى انة فى حاله ضم موريتانيا فان ذلك سيمهد الطريق تلقائياً لضم الصحراء الغربية تبعا لذلك .

ومن ثم يرى كثير من الباحثين ان الصراع الذى نشب بين المغرب والجزائر حول الحدود كان يستهدف ايجاد حلقة اتصال جغرافيا بين المغرب وموريتانيا طالما ان إقليم الصحراء الغربية يصل بين حدود الدولتين ، ومما هو جدير بالذكر أن منظمة الوحدة الأفريقية قد وضعت فى مؤتمر المنظمة القاهرة عام 1964م مبدأ هاماً وهو احترام الحدود القائمة منذ الأستعمار أى استمرار اتصال الحدود الجزائرية بالصحراء الغربية.

- هذا ويمكن القول إلى أنه على الرغم من ان اسبانيا كانت قد تخلت للمغرب عن بعض مناطق نفوذها إلا انها قد عمدت إلى إتخاذ خطوات تدعم فصل الصحراء الغربية عن المغرب وذلك بمنحها شخصية محلية عن طريق تكوين مجلس عمومي للصحراء الغربية يتكون من إثنين وأربعون عضواً ، وعلى الرغم من ان ذلك المجلس لم يكن يتمتع بسلطات كافية ، ومع ذلك فقد ابدى بعض اعضاء المجلس اتجاهات معينة ، فتبنى البعض فكرة الاتحاد مع المغرب بينما تبنى البعض الأخر فكرة الأستقلال ، وفى يوليو عام 1973م توجه هؤلاء بعدة مطالب إلى الحكومة الأسبانية ، جاء فيها ضرورة ايجاد جهاز ادارى من ابناء الصحراء وتهيئة الظروف المناسبة ليتقلد ذلك الجهاز الأدارة الذاتية كا مرحلة أولى نحو الأستقلال .

- هذا وقد كانت خطة اسبانيا في هذه الفترة ، هي أن تطورنوعاً من الحكم المحلى أن تحتفظ هي بالسيادة العلياء ، وبالفعل أسست مجلس محليا وظلت تعارض حق تقرير المصير حتى صيف عام 1974م ويرجع انه من بين العوامل التى غيرت من سياسة اسبانيا تجاة الصحراء عدم قدرة (فرانكو) رئيس أسبانيا على المجابهة الدولية ، وخاصة بعد تغير البرتغال لسياستها الاستعمارية ، ويمكن ان نضيف إلى ذلك نشاة حركة مقاومة مسلحة حينما اعلنت فى 17 نوفمبر 1975م أثنتا وعشرين شخصية صحراوية فى « نواكشوط » عن ميلاد جبهة لتحرير الصحراء وضمها إلى موريتانيا ، وقد قامت جبهة البوليساريو بعمليات ضد أسبانيا ذاتها من موريتانيا ، وتلى ذلك اعلان الحكومة الأسبانية « حق تقرير المصير فى يوليو 1974م ، حيث وجة الجنرال بياناً إلى سكان الصحراء جاء فية :-

أ- تاكيد ان الشعب الصحراوى هو وحدة الذى يملك إرادتة ولذلك فان اسبانيا ستدافع عن تلك الأرادة .

ب- تضمن أسبانيا وحدة إقليم الصحراء وتنص على تحقيق التطور الأقتصادى والأجتماعى وإذدهار الدين الأسلامى ، وتعلن أن ثروات الصحراء هى من حق أبنائها .

ت- يتم تطبيق تقرير المصير حينما يكون شعب الصحراء فى وصفية تمكنة من تحمل تبعاتة وإلتزاماتة تمهيداً لذلك ستقيم أسبانيا نظاما خاصاً بالصحراء يضمن مشاركتها تدريجياً فى تسير شئونهم وينص بهم إلى تحمل مسئولياتهم فى نطاق من التكامل[1].

- مع تاكيد هذه الحقوق فقد تضمن البيان ما يفيد استمرار السيادة الأسبانية، ومن ذلك ان اسبانيا هي التى تمثل إقليم الصحراء الغربية فى الشئون الخارجية وتتولى شئون الدفاع ، ومنذ ذلك الوقت بدأ الخلاف يظهر

1()إنظر د. جلال يحى وأخرون مسالة الحدود المغربية والمشكلة الصحراوية مرجع سبق ذكرة ص 524 - 527

بين الدول الثلاثة الرئيسية أطراف النزاع وهم (المغرب – موريتانيا – الجزائر) والتى عرفت بكونها الدول المعنية حيث سبق لها أن عقدت اتفاقا عام 1970 م ينص على أن تنسق جهودها لتصفية الوجود الأسبانى وكان ذلك فى مؤتمر قمة ثلاثى عقد رؤساء تلك الدول 1970 ثم تلاه مؤتمر قمة أخر بعد ذلك في يونية 1973م فى «أغادير» وفى هذين المؤتمرين قرر رؤساء الول الثلاثة تقرير تعاونهم من اجل سرعة تحرير هذه المنطقة وكلفت لجنة ثلاثية من وزراء خارجية الدول المعنية منذ مؤتمر «نوازيبو» الذى عقد عام 1970م لمتابعة عملية تحرير الصحراء الغربية سياسيا ودبلوماسياً .

- هذا وقد اظهرت عقبات للتوفيق فى وجهات النظر ، حتى ان اللجنة لم تستطيع أن تستانف عملها فم تعقد سوى اجتماع واحد فى يناير 1972م ، ويبدو ان الملك حسن الثانى لم يوافق انزاك في حل نزاع الحدود مع الجزائر ، كما واجه مشكلات بشأن اقتسام الصحراء الغربية مع موريتانيا واستبعاد الجزائر ، ثم تلى ذلك اتفاق موريتانيا والمغرب على تحديد منطقتى نفوذ ، احدهما لموريتانيا والأخرى للمغرب وذلك خلال انعقاد مؤتمر القمه لمنظمة الوحدة الأفريقية انذاك بالرباط عام 1972م ، هذا وقد اشترك الرئيس الراحل «هوارى بومدين» فى هذا الاتفاق بل وأعرب عن موافقتة عليه وتائيده .[1]

- وقد شهدت هذه الفترة سلسلة من الأفعال وردود الأفعال حول مطالبة الأمم المتحدة لأسبانيا بتطبيق مبدا حق تقرير المصير على سكان الصحراء الغربية وما أثاره وذلك من ردود فعل مختلفة ، حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة والعشرين فى الرابع عشر من ديسمبر عام 1970م القرار رقم 2711 الذى طالب بتطبيق حق تقرير المصير على سكان الصحراء الأسبانية أنذاك (الصحراء الغربية)

وفقا للقرار رقم 1514 الذى قد صدر فى الثانى عشر من ديسمبر 1970م وكان رد الفعل المناوئ من جانب أسبانيا هو أعلأن السلطات الأسبانية فى السابع من مارس 1972م حالة الطوارئ فى الصحراء الغربية على أثر مظاهرات عنيفة قامت فى «فيلا سنيروس وداخله العيون .

- ومما هو جدير بالذكر أيضاً أنه على صعيد كل من المغرب والجزائر ، فقد تم فى الرباط من الخامس عشر من يونية عام 1972م توقيع اتفاقية بين الدولتين بمقتضاها تخلى المغرب عن المطالب بالصحراء الجزائرية وخاصة «تندوف» موضوع النزاع المسلح الذى قام بين الدولتين فى اكتوبر عام 1963م ، كما جاء الاتفاق أن « وادى دراع » يشكل الحدود الطبيعية الفاصلة بين الدولتين ، أما الجزائر فقد تعهدت من جانبها باشراك المغرب فى عملية أستغلأل الحديد المستخرج من «كاره جيلات» بتندوف وبالمساندة الدبلوماسية للمغرب فى مطالبة الصحراء الأسبانية ، ومما هو معروف أن هذه الاتفاقيات قد تم التصديق عليها من قبل الجزائر ، على حين أن المغرب لم يصدق عليها وتبع ذلك تكوين الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء

()1

وساحل الذهب المعروفة بحركة البوليساريو .

- هذا وفي السادس والعشرين من فبراير عام 1973م قام الرئيس الموريتاني أنذاك « المختار ولد دادة » بزيارة للجزائر صدر عنها بيان مشترك جزائرى موريتانى جاء فية ان الدولتين يجددان تضامنهما للقرارات التى اتخذتها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الحدة الأفريقية انذاك ودول عدم الأنحياز فيما يتعلق بالوضع فى الصحراء المسماة بالأسبانية وقرر الطرفان تنسيق جهودهما للاسراع بحركة اقلأع الأستعمار من هذه الأرض من أجل نصرة تقرير حق المصير .

- وقد شهدت الفترة التالية تعدد اللقاءات والزيارات بينالمسئولين فى كل من المغرب وموريتانيا والجزائر ، ففى الفترة 1 – 4 يوليو عام 1973م قام وزير خارجية الجزائر بزيارة الرباط وصدر عن الزيارة بيان مشترك جزائرى مغربى جاء فية « ان الجانبين المغربى والجزائرى » قد اعربا عن اقتناعهما بضرورة احكام وسائل التنسيق بينهما لوضع حد عاجل للأحتلال الأسباني ولمحاولأت الحكومة الأسبانية للأبقاء بصورة أو باخرى على نفوذها فى الصحراء الغربية كما جرى لقاء جديد بين رؤساء الجزائر وموريتانيا وملك المغرب فى «اغدير» بالمغرب واتفقا على ضرورة تصفية الأستعمار فى الصحراء الأسبانية وذلك دون ذكر أى شئ عن مستقبل الصحراء الغربية .

4 – هذا وقد انعكس رد فعل الجنرال «فرانكو» فى أسبانيا على هذه الأحداث فى الخطاب الذى وجهه إلى الجمعية العامة للصحراء ، اكد فية ان حكومتة تتعهد بضمان ممارسة شعب الصحراء لحقة فى تقرير مصيره ، كما عرض على سكان الإقليم وضعا جديداً يؤدى فى المستقبل إلى إستقلال ذاتى من وجهة نظرة ثم بعدها يتم استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوى ، وقد أدت هذه التصريحات إلى قيام مظاهرات فى مدينة «العيون » والى عمليات قمع شديدة تجاه سكان الصحراء الغربية من جانب الصحراء الغربية من جانب السلطات الأسبانية، وترتب على ذلك أن إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الرابع عشر من ديسمبر 1973م من دورتها الثامنة والعشرون قراراً جاء بمثابة محصلة للقرارات السابقة الخاصة بالصحراء المسماة بالأسبانية أنذاك وأعلن القرار أن الأبقاء على الوضع الأستعمارى فى الإقليم الصحراوى يهدد الأستقرار فى منطقتة شمال غرب أفريقيا ويكرر شرعية النضال الذى تقودة الشعوب المستعمرة ، كما عبر هذا القرار عن تضامنة التام مع سكان الصحراء الخاضعة للسيطرة الأسبانية .

هذا وفى الإطار يمكن القول أنه فى 18 يونية 1974م قد تلقى أيضاً الأمين العام للأمم المتحدة تقرير أن الحكومة الأسبانية تناول فى الوضع الراهن الصحراء الغربية وجاء فى هذا التقرير أن الشعب الصحراوى صاحب الثروة التى تحتوى عليها أرضة وأنه ستكون للصحراويين جميع

الحقوق التى يتمتع بها المواطن الأسبانى وأن أسبانيا ستعمل على تامين وحدة تراب الصحراء الغربية كما ستمثله فى العلاقات الدولية وأن هذا الوضع الجديد لن يمس حق تقرير المصير الذى تملكه السكان وأنه لايشكل سوى مرحلة إنتقالية لحين ممارسته هذا الحق ، وقد بادرت أسبانيا بوضع ذلك التقرير موضع التنفيذ فى الثالث من يوليو 1974م حين أبلغ وزير الخارجية الأسبانى سفراء المغرب وموريتانيا والجزائر فى مدريد بقرب الأعلأن عن الصحراء الأسبانية الجديدة الذى يهدف إلى تحقيق تقرر المصير .كان أول وأقوى رد فعل التقرير الأسبانى سالف الذكر هو رد الفعل المغربى ففى اليوم التالى مباشر رد الملك الحسن الثانى برساله بعث بها إلى الجنرال فرنكو ذكر فيها التدهور الشديد فى العلاقات بين المغرب وأسبانيا نتيجة المبادرة من طرف واحد التى قامت بها أسبانيا فى الإقليم الصحراوى والتى وضعت المغرب أمام الضرورة فى الدفاع عن حقوق الشرعية .

وفى الثامن من يوليو 1974م القى الملك الحسن الثانى خطاباً بمناسبة أحتفالات الشباب فى مدينة (فاس) تناول فية التطورات الجارية فى الصحراء الغربية كما أوضح موقفة من الأستفتاء الذى تريده أسبانيا قائلاً « أن السؤال الذى يجب ان يستفتى علية السكان هو : هل ترغبون فى البقاء تحت وصايا الدولة التى تحتلكم أم العودة إلى الوطن الأم وأضاف ان مصالح أسبانيا الاستراتيجية يمكن أ، يضمنها لها المغرب بمنحة أسبانيا قواعد عسكرية لمدة محدودة وذلك مقابل الأعتراف الأسبانى بالسيادة المغربية على الإقليم الصحراوى وأعرب الملك الحسن الثانى عن استعدادة لتوقيع اتفاقية أسبانية مغربية تنص على الأستغلال المشترك بين البلدين للثروات المائية والبرية التى تحتوى عليها إقليم الصحراء ، واستتبع ذلك أيضا قيام المغرب بحملة صحفية تهاجم فيها «نوايا الجزائر» من جراء عدم مساندتها للمطالب المغربية على الإقليم الصحراوى وقد ردت الجزائر هى الأخرى بحملة مضادة عنيفة تؤكد فيها وقوفها إلى جانب تحرير الصحراء المسماة بالأسبانية .

5 – وفى العشرون من أغسطس 1974م أعلن الملك حسن الثانى ان حكومتة قد شرعت فى حملة دبلوماسية مكثفة لصالح الأعتراف بحقوق المغرب على الصحراء المسماة بالأسبانية ، كما صرح عن عدم ترددة إدارة حرب إذا اقتضى الأمر ذلك لانتزاع هذا الاعتراف ، وفيما نص الأستفتاء الأسبانى ، طالب الملك الحسن الثانى بان يتم الأستفتاء بضمنات داخلية وتحت أشراف دولى بعد انسحاب القوات والأدارة الأسبانية من الإقليم الصحراوى ، اما موريتانيا فجاء رد فعلها فى المذكرة التى سلمتها الحكومة الموريتانية إلى الأمم المتحدة تؤكد فيها ان الصحراء الخاضعة للأدارة الأسبانية جزء لا يتجزاء من موريتانيا ، وان الحكومة الموريتانية لن تكلف أى أحد بمهمة التفاوض نيابة عنها مع الدول التى تدير الإقليم لتقرير مستقبلة ، لهذا طالبت المذكرة الموريتانية بإضافة سؤال اخر فى الأستفتاء الذى سينظم فى الإقليم وهو سؤال يتعلق بضم الإقليم الصحراوى إلى الجمهورية

الأسلامية الموريتانية .

- وفى الحادى والعشرين من أغسطس 1974م اى فى اليوم التالى مباشرة أبلغت الحكومة الأسبانية السكرتير العام للأمم المتحدة عن نيتها فى الشروع فى أجراء إستفتاء لتقرير المصير فى الصحراء خلال النصف الثانى من عام 1975م وذلك بضمان من المنظمة الدولية ومرة أخرى ياتى رد الفعل المغربى مناهضاً لذلك حين ألقى الملك الحسن الثانى خطابة فى مدينة (أغادير) فى الثانى من سبتمبر 1974م أعلن فيه عن شروعة فى تنفيذ خطة عاجلة على الصعيدين الإقليمى والمحلى لتنمية إقليم «طرفاية» نظرا لان هذا الإقليم القيام بدور الرابط الوطن الأم والصحراء بعد أستعادتها وذلك لتمكين سكان الساقية الحمراء ووادى الذهب من كسر العزلة التى تحيط بها والتى فرضت عليهم وأقصدتهم عن إخوانهم ، ونتيجة لهذه العوامل مجتمعة (الرفض المغربى ودخول موريتانيا كطرف له مطالب فى الإقليم الصحراوى وتائيد الجزائر لحركة البوليساريو) نتيجة بكل ذلك فقد فشلت الأتصالات التى أجرتها الحكومة الأسبانية مع هذه الدول للوصول إلى اتفاق ، ومن ثم أكدت الأدارة العامة للنهوض بالصحراء فى بيان لها بان السكان الصحراويين هم وحدهم الذين يملكون الحق الشرعى فى تقرير مصيرهم.

- ومن ثم عقد الملك الحسن الثانى مؤتمر أكد فية ان الصحراء الأسبانية أرض مغربية وأنها يجب أن تعود إلى المغرب ولكنة أضاف أنه يامل فى أن يتحقق ذلك عن طريق التفاوض كما أن المغرب يطالب رأى محكمة العدل الدولية ستحدد لها إذا كانت معنية بلأمر أيضا ولكن باى حال من الأحوال ، كما أضاف العاهل المغربى أنذاك فان الجزائر لم تكن أبداً معنية بالصحراء الغربية وأنها أعلنت ذلك رسمياً .

- هذا وفى السابع والعشرين من سبتمبر 1974م قد شرعت السلطات الأسبانية فى إجراء تعداد لسكان الإقليم الصحراوى وذلك دون السماح بعودة «المنفيين السياسين » واكتشفت باعتبارها الستون ألفاً من الأعداد الذين بقو فى الإقليم هم الشعب الصحراوى ، وكانت الأمم المتحدة قد عقدت دورتها التاسعة والعشرين حيث طرح الوفد المغربى التساولات الأتية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وهى هل كان وقت أن إحتلت أسبانيا تابع لسيادة وإدارة الحكومة المغربية ، ودع الممثل المغربى الحكومة الموريتانيا الشقيقة إلى المطالبة مع المغرب بالرأى الأستشارى الذى ستدلى به محكمة العدل الدولية ، وقد قامت موريتانيا بذلك أما الوفد الأسبانى فقد أبدى أحترامة لقرارات الجمعية العامة وأعرب عن رغبه بلادة فى تطبيق أأخر قرار فى الرابع عشر من ديسمبر 1973م باجراء أستفتاء يتفق مع ما نص علية هذا القرار وقد وافق الممثل الجزائرى أيضا على عرض القضية على محكمة العدل الدولية لتوضيح الجوانب القانونية والتاريخية للمشكلة وأن اضاف أن « رأى السكان المعنين مباشرة سيشكل دائما العنصر الأساسى الحاسم فى أى تسوية ، وعلى ذلك فقد شرعت 35 دولة أفريقية وعربية بما فيها المغرب وموريتانيا فى

وضع مشروع قرار يطلب الرأى الأستشارى من محكمة العدل الدولية. حول السؤالين الآتيين وهما :-

أ- هل كانت الصحراء الغربية ووادى الذهب والساقية الحمراء أرضا دون صاحب عندما أحتلتها أسبانيا فإذا كان الرد على ذلك بالنفى ياتى السؤال الثانى الأتى .

ب- ماذا تكون علية العلاقات القانونية القادمة بين هذا الإقليم من جهة والمملكة المغربية وجمهورية موريتانيا من جهة أخرى .

- وعموما فقد حصل المشروع على ثمانون صوتاً ضد لاشئ وإمتنعت ثلاثة وأربعون دولة عن التصويت ، وفى الثالث عشر من ديسمبر عام 1974م إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 3292 الذى وافقت علية لجنة تصفية الأستعمار باغلبية ثمانية وثمانون صوتاً مقابل ثللثة وأربعون صوتاً (دولة) أمتنعت عن التصويت وسبعة دول لم تحضر من بينهما الصين ، هذا ومن بين الدول التى أيدت القرار أنذاك الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والأتحاد السوفيتى ومعظم دول اعالم الثالث والكتلة الأشتركية ، أما الدول التى إمتنعت عن التصويت فقد كان بينها أسبانيا والمانيا الأتحادية وبلجيكا وفنلندا وهولندا ومعظم دول أمريكا اللأتينية الناطقة بالأسبانية ، ونظراً لاهمية هذا القرار فسوف نتعرض لة على الوجة التالى :-

- جاء ديباجة القرار إن الجمعية العامة أذ تعتبر ان أستمرار قيام حالة إستعمارية فى الإقليم يعرض الأستقرار والوئام فى أفريقيا الشمالية الغربية للخطر ، وإذ تاخذ بعين الأعتبار البيانات الصادرة أمام الجمعية العامة يومى 30 سبتمبر و2أكتوبر 1974م من قبل وزراء خارجية كل من المملكة المغربية وموريتانيا ، وإذ تسجيل البيانات الصادرة أمام اللجنة الرابعه من قبل مندوبى المغرب وموريتانيا ، والتى بمقتضاها أعترف كل منها بالأهتمام المتبادل بينهما بشان مستقبل الإقليم ، وقد أستمعت إلى بيانات مندوب الجزائر ومندوب أسبانيا واذا تبينت أن خلافاً قانونياً قد برز من خلال المناقشات بشان المكز القانونى للإقليم محل البحث وقت إستعمار أسبانيا وإذ تعتبر الحال هذه أن من المرجو بشدة أن تحصل الجمعية العامة فى دورتها الثلاثين ، من أجل مواصلة دراسة هذه المسائلة وإذ تشير إلى المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة والمادة 65 من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية تقرر :-

- تقديم طلب إلى محكمة العدل الدولية بدون التقيد المسبق بتطبيق المبادئ المتضمنة فى القرار 1514(الدورة 15) للجمعية العامة لتقديم أيها الأستشارى فى ميعاد قريب بشان السؤالين التالين ، ثم أوردت الجمعية العامة الؤالين السابق الأشارة اليهما وأضافت تطلب من أسبانيا بصفاتها الدولة القائمة بالأدارة بصفه خاصة والى المغرب وموريتانيا بصفتهما طرفين معنيين « بان تقدما للمحكمة كل المعلومات والوثائق التى يمكن أن توضع

الأجابة عن السؤالين وتدعو الدوله القائمة بالأدارة (أسبانيا) على الفور إلى تاجيل الأستفتاء الذى أزمعتإجراءه فى الصحراء الغربية حتى تقرر الجمعية العامة السياسية الواجب أتباعها من أجل الأسراع بعملية تصفية الأستعمار فى الإقليم وفقا لقرار رقم 1514 فى الدورة (15) وفى ظل أفضل الظروف الممكنة وعلى ضوء الراى الأستشارى المطلوب من محكمة العدل الدولية ، وتقرر الجمعية العامة دعوتها جميع الدول باحترام قرارت الجمعية العامة بشان نشاطات المصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية فى الإقليم الصحراوى والأمتناع عن المساعدة على الحفاظ على الحالة الأستعمارية فى الإقليم سوء بالأستثمارات أو بسياسة الهجرة الداخلية إلى الإقليم وترجو عن اللجنة الخاصة المعنية بدراسة الموقف المتعلق بتنفيذ أعلان منح الأستقلال إلى البلد أن الشعوب المستعمرة وأن تتابع الحالة فى الإقليم بما فى ذلك أرسال بعثة لزيارة الإقليم وأ، تقدم تقريراً عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة خلال الدورة الثلاثين لها [1]

6 – ومن ثم نخلص إلى أنه إزاء مشكلة الصحراء فقد طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية فى ديسمبر 1974م الأولاء برأسها ومستوتها حول سؤالين هما:-

أ- هل كانت الصحراء الأسبانية أرضاً لا مالك لها قبل الوجود الأسبانى بها .

ب- ماهى العلاقة التى كانت تربط هذا الإقليم مع المغرب وموريتانيا قبل الوجود الأسبانى

- وفى أكتوبر 1975م أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها ، وكان رد المحكمة غير حاسم فقد ذكرت أنه قد يكون لأدعاء المغرب وموريتانيا بعض الصلاحيات فى إدعاء وجود بعض الروابط بينهما وبين الصحراء الغربية ، لكن هذا لا يتعارض مع مبدأ أن يكون للسكان الحق فى التعبير عن رايهم فيما يتعلق بتقرير مصيرهم ، وإستندت المغرب على الشطر الأول من القرار وأعلنت عن المسيرة الخضراء ، فقد أتجه نحو ثلثمائة وخمسون الف مغربى إلى إقليم الصحراء المتنازع عليه وأعلنت المغرب أنهم عزل من السلاح . (وهذا ما ستعرض له تفصيلاً)

- هذا وفى الحادى والعشرين من نوفمبر 1975م وبعد أن أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها المتقدم أعلنت الحكومة الأسبانية أنها قد توصلت مع كل من المغرب وموريتانيا إلى اتفاق (سمى باتفاق مدريد) بموجبة تقتسم المغرب وموريتانيا إقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه.

- وبناء على هذا الاتفاق زحفت جيوش المملكة المغربية على الإقليم

1()انظر:- د.جلال يحى واخرون ، مسالة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية مرجع سبق ذكرة ص537 - 545

الشمالى وفى 1975/12/28م تسلمت المغرب المطار الدولى والقاعدة الجوية فى العيون وأنسحبت أسبانيا منها ووضعت موريتانيا يدها على الجزء الجنوبى فى الإقليم الصحراوى بما فية « فيلايزنيروس » (villa Ciiineras)وفى 14 من ابريل 1976م وقعت المغرب وموريتانيا على اتفاق بشأن حدود كل من الصحراء الغربية وبمقتضى هذا الاتفاق أصحت حقول الفوسفات المكتشفة داخلة ضمن حدود المغرب وإن كام ميناء « فيلاسيزندوس» الهام قد أصبح ضمن الحدود الموريتانية ، فذكرت مكاسب موريتانيا فى بعض مصائد الأسماك الساحلية والأمل المرتقب فى العثور على البترول فى المنطقة التى الت اليها .

- ويرى البعض أن هناك أسباب قد دعت أسبانيا لقبول هذا الحل بالنسبة لإقليم الصحراء الغربية لعل أهمها مايلى :-

1- زيادة الضغوط الدولية والمغربية على أسبانيا وخاصة الدول العربية التى ساندت المغرب فى مشكلاتها مع أسبانيا وخاصة الجامعة العربية .

2- أن أسبانيا قد خشيت من أستمرار تمسكها بالإقليم الصحراوى فى وقت كانت فية الموجة الأستعمارية فى القارة الأفريقية على وشك الأنتهاء بعد أن سلمت معظم الدول الكبرى الأخرى بحق الشعوب المستعمرة فى تقرير مصيرها .

3- أن إستمرار تمسك أسبانيا بالصحراء الغربية سيفجر قضايا أخرى تسعى أسبانيا لتهدئة مثل قضية (سبتة ومليلة) المستعمرتين والمغتصبتين من المغرب منذ فترة تقرب من خمسمائة عام وأيضاً وضع جزر كنارى التى وضعت أسبانيا يدها عليها منذ بداية نشاط الأستعمار فى القرن الخامس عشر .

4- موافقه المغرب وموريتانيا على أن يكون لأسبانيا من عائد الفوسفات حصة تقدر بـ35% من العائد ، هذا بلإضافة إلى موافقة الدولتين (المغرب وموريتانيا) على السماح للأسبانيا بحق الصيد فى المياه الإقليمية المواجهة للصحراء الغربية خاصة وأن الصيد وما قام علية من صناعة تعليب الأسماك وتصديرها كان مصدراً رئيسيا لمواطنى جزر كناريا وللأسبان [1]

- ونخلص فى هذا المبحث إلى الأتى :-

- أنه فى 1476م أى فى منتصف القرن الخامس عشر بأ الأسبان نشاطهم الأستعمارى فى القارة الأفريقية ، وإتجه هذا النشاط للثغور المغربية فى المغرب الأقصى واستولت على مدينة (إفنى) فى نهاية القرن الخامس عشر .

1()انظر :- د . شوقى الجمل ، مشكلة الصحراء الغربية . الجذور التاريخية للمشكلة وتطورها ، مرجع سبق ذكرة ص 55-62،58

- وفى عام 1884م وقع إقليم الصحراء الغربية تحت السيطرة الأسبانية وشملت الأدارة ثلاثة مناطق هى

أ- منطقة فى الشمال تضم (إيفنى وطرفاية) .

ب- منطقة فى الوسط تضم الساقية الحمراء وأهم مدنها العيون .

ت- منطقة فى الجنوب تضم وادى الذهب وأهم مدنه «فيلاسيزنووس).

- وفى عام 1904م تم الاتفاق الوادى بين بريطانيا وفى فرنسا من أجل تقسيم مناطق النفوذ حيث نالت أسبانيا التى كانت من الدول الحليفة لبريطانيا نصيبها وتم عقد عدة صفقات لتقسيم الصحراء بين فرنسا وأسبانيا .

- وفى عام 1934م أصبحت السيادة الأسبانية على مدينة (إيفنى) سيادة أسمية فقط وتم عقد اتفاقية بين فرنسا وأسبانيا فى نفس العام تضمنت أن تكون الصحراء الغربية تحت النفوذ الأسبانى وأطلقت عليها أسم الصحراء الأسبانية ولم يكن لهذا المنطقة أهمية تذكر أنذال ولم يكن مفهوم الحدود واضحا كما هو الأن .

- وفى عام 1956م وبعد منح المغرب إستقلاله وقعت أسبانيا معاهدة مع السلطان محمد الخامس فى السابع من أبريل عام 1956م لتنتهى الحماية الأسبانية على المنطقة من المغرب وهى منطقة (إيفنى وطرفاية).

- وفى عام 1958م أعلنت الحكومة الأسبانية تطبيق نوع من الحكم الذاتى من شأنه إستقلال إقليم الصحراء الغربية .

- وفى السادس عشر من أكتوبر1964متصاعدت قضية الصحراء أثر قرار لجنة تصفية الأستعمار بمنح الأستقلأل للشعوب ورفضت المغرب الأستعمار الأسبانى وقدمت الحجج والأدبة القانونية التى تثبت حقها فى الإقليم وأنة جزء لأيتجزاء من التراب المغربى .

- وفى عام 1969م بدا أكتشاف الفوسفات فى (بوكراع) بإقليم الصحراء على بعد ما يقرب من 170كم من مدينة العيون ، وأصبح للإقليم الصحراوى أهمية اقتصادية بعدها رفضت أسبانيا التخلى عن الإقليم وأدركت أنها مقبلة على صراع بخصوص وجودها فى الإقليم الصحراوى فعهدت إلى تكوين حزب من القبائل موال لها وقدمت لهم الوعود ودعتهم إلى زيارة أسبانيا وذلك لأيجاد قوة تواجة بها الضغوط المغربية والغربية والأفريقية والدولية ، خاصة وان حركات التحرير الأفريقية كانت فى أوج عنفونها والأستعمار ينحسر تدريجياً عن القارة الأفريقية .

- وفى عام 1974م أعلنت موريتانيا موافقتها على طلب المغرب بإحالة القضية الصحراوية إلى محكمة العدل الدولية التى أعلنت فى السادس عشر من أكتوبر 1975م أن الصحراء الغربية لم تكن أرضا بلا صاحب حينما أستعمرتها أسبانيا وأن هذا لايمنع حق سكان الصحراء الغربية فى تقرير

مصيرهم وكانت لهم وشائج قربى مع المغرب وموريتانيا .

- ومن ثم أعلن الملك الحسن الثانى أنذاك فى السادس عشر من أكتوبر 1975م أن محكمة العدل الدولية قد أعطت الحق لوجة النظر المغربية ،فقرر تنظيم مسيرة حاشدة عرفت باسم (المسيرة الخضراء) وضمت حوالى 350000وثلاث مائة وخمسون ألف مغربى ، صارو إلى منطقة العيون حتى دخلو الصحراء الغربية وقيل أنذاك انهم كانو عزل من السلاح ، إعلان المملكة المغربية الأمر الذى دفع مجلس الأمن إلى أن يطلب من المغرب وقف المسيرة على الفور .

- وفى 14من نوفمبر 1975م تم توقيع اتفاقية مدريد الثلاثية بين المغرب وأسبانيا وموريتانيا حيث إتفق الأطراف الثلاثة على الأتى:-

أ- إعلان أسبانيا قرارها فى الأمم المتحدة بتصفية الأستعمار وإنهاء إدارتها رسميا لإقليم الصحراء .

ب- إقامة إدارة مؤقتة فى الإقليم بمشاركة المغرب وموريتانيا وتعين حاكمين مساعدين ليعاونو الحاكم العام للإقليم فى مهامه ، وينتهى الوجود ألأسبانى فعليا ونهائياً قبل يوم 28 فبراير عام 1976م

ت- يحترم رأى سكان الصحراء المعبر عنه من خلال الجماعة الصحراوية والمقصود بها حركة البوليساريو.

- وفى 27 من فبراير 1976م أعلنت حركة البوليساريو قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية فى الصحراء الغربية والى الأعتراف بها حتى بلغ 76 دولة وتم بعد ذلك قبولها عضوا فى منظمة الوحده الأفريقية أنذاك (الأتحاد الأفريقى) فى مؤتمر القمة الثامن عشر (قمة نيروبى) كينيا عام 1981م .

- وهذا ما سنتعرض له تفصيلاً عند تعرضنا لموقف منظمة الوحدة الأفريقية مما أدى إلى انسحاب المغرب من المنظمة كسابقة اولى فى تاريخ الوحدة الأفريقية ثم لم تنضم إلى الأتحاد الأفريقى ،وعلى أثر أعلان الجمهورية الصحراوية هددت المغرب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من يعترف بها وعندما إعترفت الجزائر بها المغرب وموريتانيا قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع الجزائر ، كما إتهم المغرب العقيد القذافى الرئيس الليبى السابق بدعمة الدائم لجبهة البوليساريو ، ونتيجة للاتفاق الذى تم بين موريتانيا وجبة البوليساريو فى أغسطس 1979م وإعترفت فية موريتانيا بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وأنسحبت القوات الموريتانية من الصحراء الغربية ، ومن ثم اعتبرت المغرب أن ذلك تهديداً مباشراً لها ولذلك أعلنت الحكومة المغربية أن القطاع الموريتانى فى الصحراء قطاع مغربى واستولت علية القوات المغربية ونتيجة لهذا الأجراء تعرضت المغرب لضغوط دولية وهجوم سياسى على المستوى الإقليمى والدولى .

- وإستمر الملك الحسن الثانى فى تصعيدة للحملة التى تؤكد حق المغرب فى الصحراء الغربية ، فاعلن تصميمة على الاحتفاظ بالصحراء الغربية وأنة سيعمل على مواجة أى احتمال لهجوم عسكرى قد تقوم به الجزائر إلا ان هذه التحذيرات لم تجدى سوى إصرار جبة البوليساريو على موقفها فاعلنت فى 6 مارس 1976م عن تشكيل حكومة صحراوية برائسة « محمد الأمين أحمد» واعترفت الجزائر فى اليوم نفسة بجمهورية الصحراء الغربية أما جامعة الدول العربية فقد أعلنت أن مشكلة الصحراء الغربية معقدة وأيجاد مخرج سياسى لايحتاج إلى وقت ولقد أعلن ذلك أمين عام جامعة الدول العربية انذاك بعد حوالى أسبوعين من المساعى التوفيقية بين الجزائر وكل من المغرب وموريتانيا وعلى الرغم من تعدد المساعى العربية لاحتواء الأزمة ، إلا أن جبهة البوليساريو كانت قد بدأت فعلاً بعمليات عسكرية فى كل من المغرب وموريتانيا ضد أهداف عسكرية.

- وشعر المغرب بالثقل الأقتصادى والسياسي والعسكرى نتيجة لهجمات البوليساريو المتزايدة ولذلك اضطرت المغرب إلى تغير استراتيجيتها من الدفاع إلى الهجوم ، فقام بمهاجمة قوات البوليساريو حتى لا تتمكن من مهاجمة القوات المغربية وخلال هذه العمليات دمرت عدة قواعد لقوات البوليساريو كما شكلت منظمة «الأوزاريو» لنقل الهجوم إلى عمق الأراضى الجزائرية بهدف ارباك خطوط أمداد البوليساريو ، وكان النجاح السياسى لمنظمة البوليساريو من خلال لجنة الحكماء الأفارقة في ديسمبر عام 1979م إعترافها بحق تقرير المصير للشعب الصحراوى وطالبت المغرب بسحب قواتها من الصحراء الغربية المتنازع عليها وطالبت بعد ذلك بتشكيل قوة أفريقية لحفظ النظام في الصحراء إلى حين تقرير المصير وسبق ذلك قرارات اخرى فى مؤتمر القمة الأفريقية عام 1981م فى نيروبى وقمة عدم الأنحياز وقبل ذلك كلة قرار لجنة تصفية الأستعمار فى الأمم المتحدة ، وفى مواجهة ذلك كله خاصة اعتراف منظمة الوحدة الأفريقية بالجمهورية الصحراوية وقبولها عضواًبهذه المنظمة ،أعلن الملك الحسن الثانى أنذاك عن قبول المغرب لمبدا الأستفتاء في الصحراء الغربية وبذلك اتجهت المغرب سياسة جديدة هدفت إلى تهدئة الصراع فى المنطقة ، وتطور اخر للمشكلة أيدت فية القمة الأفريقية فى أديس أبابا عام 1984م قبول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عضواً في منظمة الوحدة الأفريقية وهذا ما دفع المغرب إلى إعلان انسحابها من منظمة الوحدة الأفريقية [1] .

()1

ثانياً : تطور الصراع حول الصحراء الغربية

تمهيد:- يمكن القول أن منطقة المغرب العربى قد شكلت عبر تاريخا السياسى الطويل وحدة سياسية تتسع رقعتها الجغرافية أ تضيق حسب قوة السلطة السياسية أو ضعفها وشكلت المنطقة الصحراوية مصدر الحياة الروحية والثقافية لسكان الصحراء يسكنها البدو الرحال من القبائل ، وقد ظهرت المقاومة الوطنية فى الصحراء لقوات الأحتلال الفرنسى والأسبانى بعد عام واحد من حصول المغرب على أستقلاله عام 1956م تحت قيادة جيش التحرير المغربى الذى أستمد عناصر قوتة من قبائل الصحراء ، ونمت الحركة الوطنية الصحراوية فى أحضان الحركة الوطنية المغربية .

- وقدمت فرنسا لأسبانيا من خلال قواعدها فى موريتانيا والجزائر مساعدات وإمدادات عسكرية بهدف أيقاف زحف جيش التحرير المغربى نحو تحرير الصحراء والذى أنزل بالقوات المغربية خسائر كبيرة ، وقد تشابكت مشكلة الصحراء الغربية مع مشكلة الحدود الجزائرية المغربية فى منطقة (تندوف) وأصبحت عائدية هذه المنطقة إلى الجزائر وعائدية الصحراء الغربية إلى المغرب تشكل الأساس التاريخى الأزمة بين البلدين خاصة وان المنطقة مهياة للأبتزاز السياسى وتوازن القوى الإقليمية والدولية الذى أخذت أثارة تطفو على السطح فى بداية الستينيات من القرن الماضى وعكست هذه المشكلة تقاطع إستراتيجية البلدين بعد أن حاولت المغرب تحييد موقف الجزائر كاطرف فى النزاع إذ وقعت معها اتفاق أثناء أنعقاد قمة منظمة الوحدة الأفريقية انذاك ومن جانب أخر فان الجزائر أخذت تشكك فى مصداقية النوايا المغربية وتعمل على قيام كيان صحراوى يفصل المغرب عن موريتانيا ، ولقد تخلى الأسبان عن الإقليم بموجب اتفاقية مدريد الموقعة عام 1975م ، وأعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974م بحق شعب الصحراء الغربية فى تقرير المصير وظهور جهة البوليساريو كقوة عسكرية تلقى الدعم من الجزائر كل هذا قد جعل من الصحراء الغربية محوراً مهما من محاور عدم الأستقرار فى العلاقات المغربية عامة والعلاقات المغربية – الجزائرية خاصة إن إحاطة الصحراء الغربية باقطار لكل منه مشاكله مع الأخر قد عقد المشكلة وزاد الانشقاق السياسى بينهما وجعل منها منطقة تنازع بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو التى تعلن تمثيلها لسكان الصحراء الغربية .

- هذا مايدعونا إلى دراسة تطوير الصراع حول الصحراء الغربية على الوجة التالى

1- تطور الصراع فى لاصحراء الغربية بعد أعلأن الاتفاق الأسبانى المغربى الموريتانى :-

- يرى الكثير من الباحثين أن اتفاق مدريد بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا لم ينهى مشكلة الصحراء الغربية بل على العكس من ذلك فقد فجر النزاع من جديد ، إذ تحرك عدد من سكان الصحراء الغربية فى أتجاة الصحراء الجزائرية ، وقامت الحكومة الجزائرية بايوائهم فى خيام وأعلنو فى السابع والعشرين من فبراير 1976م قيام ما أسموه الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (SADR)[1].

- وعين محمد عبد العزيز عام 1976م رئيسا للجمهورية العربية الصحراوية بعد مقتل أول زعيم للبوليساريو فى القتال مع القوات المغربية [2] ويبدو أن الجزائر على الرغم من التسوية الظاهرية لمشكلتها مع المغرب بسبب النزاع على إقليم «تندوف» الغنى بالحديد والذى ادى فى عام 1963م إلى أشتبكات بين المغرب والجزائر إنتهت باتفاق بينهما عام 1972م وتنازلت بموجبة المغرب عن أدعائها في إقليم «تندوف» لكن لم الحكومة المغربية على هذا الاتفاق الذى توصل آلية مفاوضو الطرفين وكان هذا موقع قلق وريبة لدى الحكومة الجزائرية من نوايا المغرب وإتجاهاتها بعد أن تتخلص من مشكلة الصحراء الغربية .

- هذا وقد كان إعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية . وإعلان عدد غير قليل من الدول الأفريقية وبعض الدول الأخرى إعترافها بهذه الجمهورية – نقطة تحول خطيرة فى المواجه بين البوليساريو (هى تمثل الجناح العسكرى للدوله الوليدة والمعلنة فى الصحراء الغربية) تدعمهم الجزائر بالمعدات والأسلحة الحربية وبغيرها من وسائل الدعم .

- وفى البداية ركز البوليساريو هجماتهم على موريتانيا باعتبارها القوة الضعيفة فى هذا الصراع بلإضافة إلى محاولتهم ضرب الحزام الناقل لفوسفات «بوكراع» كما ركزو ضرباتهم على مناجم الحديد الموريتانى فى (زوارت) على أساس ان الحديد يمثل عماد الأقتصاد الموريتانى بل تعرضت (نواكشوط) عاصمة موريتانيا لغارات موجعة مما أجبر الحكومة الموريتانية انذاك (حكومة مختار ولد دادة) على دعم قوتهم الدفاعية ، فضاعفت أعداد

1()اختلفت التقارير التى ذكرت لعدد هؤلاء المهاجرين ،فقد قدرتهم الجزائر بـ خمسون ألف نسمة بينما ذكرت المملكة المغربية أنهم لايزيدون على خمسة ألف مهاجر .

2()محمد بن عبدالعزيز – ينتمى لقبيلة من البدو الرحل لكنة أنتقل إلى الدار البيضاء وإنضم لحركة البوليساريو منذ بدايتها

إنظر :- د . شوقى الجمل الجذور التاريخية للمشكلة وتطورها مرجع سابق – هامش ص 65.

الجيش وأستعانت بفرنسا لتدريبها وتسليحها وفرضت على مرتبات الموظفين – ضريبة دفاع ، وتضافرت الظروف البيئية المضاعفة أعباء الحكومة الموريتانية ، فقد إجتاحت المنطقة موجة من الجفاف ، أفسدت المحاصيل الزراعية والمراعي مما ترتب عليه إرتباك راضع في ميزانية الحكومة الموريتانية لارتفاع أسعار المواد الغذائية ، وترتب على ذلك حدوث تذمر بين أفراد الشعب الموريتانى ولم يستطيع المغرب وهو يعانى من نفس الأزمات ويحاول دعم قواتة لمواجهة غارات وهجمات حركة البوليساريو – أن يقدم الكثير لمعونة خليفتة موريتانيا بل إن المساعدة العسكرية التى قدمتها المغرب لموريتانيا للدفاع عن المراكز الهامة بها أصبحت موضع ريبة وشك من نوايا المغرب التى كانت فى وقت من الأوقات تنادى بقيام المغرب الكبير الذى يشتهل على الأقاليم الجنوبية ومنها موريتانيا والتى كانت تربطها بالمغرب صلات تاريخية (1)

2- تطور الصراع فى الصحراء الغربية بعد انسحاب موريتانيا من النزاع والمغرب تواجه البوليساريو بمفردها :-

- وفقالهذه الظروف الستجدة والتى مرت بها موريتانيا برز تساؤل لدى موريتانيا حكومة وشعبا عما كسبوة من أقتسامهم لإقليم الصحراء الغربية مع المملكة المغربية والسؤال هل هذه الصفقة كانت حصيلتها بالنسبة لموريتانيا إيجابية ام سلبية ، وفى يونية من عام 1978م حدث إنقلاب عسكرى فى موريتانيا تولى بموجبة الرئيس «مصطفى ولد مالك » حكم البلاد ولم تترك جبهة البوليساريو هذه الفرصة تفوت ، فقد اعلنت وقف اطلاق النار بينهما وبين موريتانيا بصفة مؤقتة لأتاحة الفرصة للحكومة الموريتانيا الجديدة لأعادة النظر فى موقفها من الاتفاق المغربى الموريتانى السابق ذكرة ، ومن ثم أعلنت الحكومة الموريتانيا من جانبها موافقتها على إعطاء الصحراويين حقهم فى تقرير مصيرهم .

- وهكذا انحصرت المشكلة بين المملكة المغربية وحركة البوليساريو وكان طبيعياً أن تضاعف قوات جبهة البوليساريو من هجمات القوات المغربيةالموجودة فى الصحراء الغربية ، وإضطرت القوات المغربية أمام ضغط قوات البوليساريو أن تركز جهودها على حماية مناجم الفوسفات فى «بوكراع » و«مدينة العيون» وما حولها وأخذت هذه القوات تطوير وسائل دفاعها لمواجهة الأخطار الجديدة ولجات القوات المغربية لبناء ساتر ضخم لحماية المناطق الهامة وبثت الألغام أى اضطرت لمضاعفة قواتها وخصصت جزء كبير من ميزانيتها للأنفاق العسكرى ، وتزامن هذا الوضع مع موجات الجفاف المتعاقبة التى إجتاحت المنطقة فزادت من الأعباء على

1() إنظر :- د . شوقى الجمل الجذور التاريخية للمشكلة وتطورها مرجع سابق – هامش ص 66 فى هذا المرجع (كان عدد الجيش الموريتانى حتى عام 1976م لايتجاوز ثلاثة ألف جندى مسلحين باسلحة غير متطورة وإرتفع العدد فى عام 1977م إلى اكثر من ثلاثة عشر الف وتطورت أسلحتهم لمواجهة خطر البوليساريو ، هذا ويشير المؤلف إلى الصلات التاريخية بين المغرب والأقليم الصحراوى الواقعة جنوبه ص66.

الميزانية المغربية وزادت ديون المغرب بل وعجزت المغرب عن سداد فوائد الديون فى أوقاتها ، وإنعكس كل ذلك على الأوضاع الاقتصادية فى المغرب فارتفعت أسعار المواد الضرورية ، مما ادى إلى انتشار حالة من التذمر وتعددت الأضطرابات الداخلية فى المغرب [1]

3- تطور الصراع فى الصحراء الغربية بعد قبول المغرب لمبدا الأستفتاء :-

ظل المغرب لفترة طويلة منذ بداية الصراع يرفض مبدا الأستفتاء على أساس أن حقه فى إقليم الصحراء الغربية ليس موضوع جدل أو مناقشة وأن جهة البوليساريو ليست حركة تحرير وطنية مثل باقى حركات التحرير الوطنية التى ظهرت فى بلدان القارة الأفريقية لتواجة الأستعمار الأوربى ، ولكن بعد أن أصبح موقف المغرب حرجاً بعد أعتراف أكثر من 76 دولةبالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية منها ستة وعشرون دولة فى أفريقيا أعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك (الأتحاد الأفريقى الأن).

- أعلن الملك حسن الثاني – ملك المغرب (أنذاك)فى السادس والعشرون من يونية عام 1981م قبول المغرب لمبدا الأستفتاء لكن الصراع لم ينتهى بعد فقط إشترطت المغرب بقاء القوات المغربية وألأدارة المغربية في الصحراء الغربية حتى تنتهى مسالة الأستفتاء أى يتم الأستفتاء في وجود هذه القوات ، ومن ثم ظهرت مشكلة أخرى أوقفت إجراء عملية الأستفتاء هى إحصاء السكان فى الإقليم الصحراوى ومن الذين سيسمع لهم بالأدلاء باصواتهم فكل من طرفى النزاع له وجهة نظر (نتعرض لها تفصيلاً) مخالفة تماماً فى تحديد من له حق الأدلاء بصوتة .

- كما يشير البعض إلى ان المغرب قد استطاعت أن تستقطب بعض قادة البوليساريو على أثر أعلان الملك الحسن الثاني ملك الثانى ملك المغرب أنذاك العفو عن كل من يعود للمغرب ألأم ، ومن ثم عاد بعضهم وأتاحت لهم الحكومة المغربية العمل فى وظائف هامة بها.

4- وفى إطار تطور الصراع حول الصحراء الغربية نتعرض للأتى :-

أ- ففى عام 1979م وقعت موريتانيا معاهدة سلام مع جبهة البوليساريو وإنسحبت من الصحراء الغربية حيث بادرت المغرب بضم الجزء الذى كانت تسيطر علية موريتانيا وهو (وادى الذهب) وكنتالمغرب تسيطر على معظم الشريط الساحلى المثلث المكون من العاصمة (العيون) ومناجنم الفوسفات فى «بوكراع» والحزام الذى يربطها بالمحيط الأطلسى ، كما أحكم المغرب سيطرتة على الصحراء المحيطة بتلك المناطق تدريجيا ببناء سلسلة من

1()لمزيد من التفاصيل انظر مجلة السياسة الدولية العدد 44ابريل 1979م حرب الصحراء فى لمغرب العربى ، ملف وثائقى د. بطرس بطرس غالى وأخرون ص 214-254

الأسوار الدفاعية .

ب- ومن ثم لجات جهة البوليساريو إنطلاقاً من قاعدة «تندف» فى الجزائر إلى إستخدام تكتيكات عسكرية بهدف إزعاج المغرب ولكنها لم تحدث تغيراً في الأجتماع القومى داخل المغرب على أن الصحراء الغربية تمثل جزأ من التراب الوطنى فى المغرب

ت- وفي مايو 1991م نفذت الأمم المتحدة قرار مجلس الأمن رقم 690 بايغاد بعثة لتنظيم عملية الأستفتاء فى الصحراء الغربية المعروفة باسم (المينورسو) بتكلفة خمسمائة مليون دولار .

ث- وفى السادس من سبتمبر عام 1991م تم إبرام اتفاق بين المغرب وجبهة البوليساريو على وقف إطلاق النار مما اكد عزم الجانبين على قبول التسوية السلمية التى بدأها «بيريزكويار » السكرتير العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة والذى حدد أسس[1] ومعايير هوية الناخبين فى تقرير وافق علية مجلس الأمن (وسنتعرض له تفصيلاً) ومن ثم بات واضحا أن النزاع حول الصحراء الغربية يتنازعه طرفين أساسين هما المغرب وجبهة البوليساريو بالإضافة إلى مساندة الجزائر لجبهة البوليساريو.

5- تطور الصراع بالمفواضات المباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو :-

أ- هذا وقد صرحت المصادر الغربية على الطابع التقنى للمفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو وعلى تمسك المغرب بخطة الأمم المتحدة للتسوية التى وضعتها لحل الصراع والنزاع فى الصحراء الغربية ،كما نسب اليها مصدر من جه البوليساريو أن جولة لشبونة خطوة مهمة على طريق حل المشكلة الصحراوية لكنها لم تكن الأخيرة وستتبعها جولات أخرى لاستكمال جميع جوانب الحل ، والواقع إننا إذا استرجعنا تاريخ المشكلة الصحراوية نجد أن أول انفراجعرفتة كان مؤتمر «نيروبى» عام 1981م حين فاجا الملك الحسن الثانى قادة منظمة الوحدة الأفريقية بأعلان استعداد ة لاجراء أستفتاء فى الصحراء الغربية يتقرر فية مصير الشعب الصحراوى ، وأعقب ذلك تشكيل لجنة تنفيذ من عدد من الرؤساء الأفارقة لوضع الأجراءات التحضيرية لإجراء الأستفتاء وما يقتضية ذلك تحويل هذه اللجنة سلطات مطلقة ثم تعوض عملها على القمة الأفريقية لاقرارها

ب- ولم يكن هناك أى حديث عن مفاوضات مباشرة بين المغرب والبوليساريو بل أن المغرب قد أنسحبت من منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك (الأتحاد الأفريقي الأن) عندما استطاعت الجزائر بضغوطها على سكرتير عام المنظمة الأفريقية أنذاك (أدم كودجو) والعديد من أصدقائها من الدول

1()انظر :- هناء سيد محمود ، قضية الصحراء الغربية – مراحل التطور 1990 – 2002 ص31 - 33

الأفريقية أن تفرض الجمهورية العربية الصحراوية عضواً فى منظمة الوحدة الأفريقية مما أجبر المغرب على الأنسحاب لأنه يقول أن الجمهورية العربية الصحراوية دوله وهمية بلا أرض وحركة البوليساريو ليست من عداد حركات التحرير الأفريقية المعترف بها وهكذا بدات الأمور تتعقد وتزداد مع الأيام حتي كان لقاء الملك الحسن الثانى أنذاك والرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد أنذاك فى مدينة (وجدة) المغربية فى 26من فبراير 1983م حين أقنع الرئيس الجزائرى الملك حسن الثانى بأن الجزائر ليست طرفاًفى الصراع والنزاع وأنها على أستعداد أن توافق على مايتفق علية أطرفها الحقيقيونأى(المغرب والبوليساريو)وأن الرئيس الجزائرى يرى أنه من المصلحة ان يلتقى ممثلون من كلا الجانبين المغرب والبوليساريو للحوار المباشر وكما يؤكد الملك الحسن الثانى أنذاك فى حديث الصحيفة (لوموند) فى 7من نوفمبر عام 1984م أن الرئيس الشاذلى من جديد الح بشدة على الملك الحسن الثانى أن يقبل اقتراحة وان الملك الحسن الثانى قبل هذا الأقتراح على أساس تعهد واضح وشخصى من الرئيس الشازلى من جديد بان يحتفظ بسرية ذلك الأقتراح بأقصى قدر ممكن وتم بالفعل ارسال الملك الحسن الثانى لمبعوثين ثلاثة من كبار الشخصيات المغربية هم السيد محمد بوستة رئيس حزب الاستقلال والسيد | أحمد رضا جديرة – مستشار الملك والسيد أدريس البصرى – وزير الداخلية هذا ويؤكد الملك الحسن الثانى لصحيفة (لوموند) الفرنسية أنه أعطى مبعوثية الثلاثة تعليمات مشددة للتحدث ما أمكن بصوت عال ومرتفع لانه كان على يقين بان كلامهم سيسجل وأن ممثلية لم يتحدثو مع الطرف المقابل عن (تحالف) أم (فية الية) أو (كونفيدرالية) وان حاولو اقناع نظرائهم الصحراويين با أحسن شئ يمكن أن يفعلوة هو أن يلتحقو بالمغرب وبذلك لم يكن الأمر يعدو أكثر من أنها مباحثات غير رسمية .

وأضاف الملك الحسن الثانى انذاك فى حديثة لصحيفة (لوموند) تاكيدة وسيبقى صدرى دائما مفتوح للاتصال مع حركة البوليساريو لأقول لهم أسمعو ياسادة « كفى مزاحا إن المغرب مستعد ليحتضنكم هيا أرجعو إلى وطنكم ولا ينبغى الإأن نقول بالتفاوض معهم فهو أفتراض غير وارد لكن قد تاتى الرياح بما لا تشتهى السفن فمن المؤكد أن البوليساريو والجزائر نقلا تسجيلاً لهذا اللقاء إلى أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك الأمر الذى أقنع الرؤساء الأفارقة بان المغرب قد أمتنع بالفعل باجراء مفاوضات مباشرة مع جبهة البوليساريو الأمر الذى لم يجد معة الرئيس السنغالى انذاك (عبدة ضيوف) أن يصيغ نص قرار مؤتمر القمة الأفريقى التاسع عشر الذى إنعقد فى أديس أبابا فى عام 1983م الذى يهيب بالطرفين المغرب والبوليساريو أن يدخلا فى مفاوضات مباشرة للاتفاق على ترتيبات وقف أطلاق النار فى الصحراء الغربية لأجرا الأستفتاء .

ت- ومنذ ذالك اليوم أصبح مطلب المفاوضات المباشرة هو المطلب الأول والرئيسى الملح لحركة البوليساريو والذى ظل المغرب يرفضة رفضا

قاطعا حتى لايكون ذلك اعتراف بان البوليساريو هى الممثل الأصيل والوحيد للشعب الصحراوى فى الوقت الذى يقول فية المغرب بوجود ثلاثة عشر جمعية منظمة فى الصحراء وأهما (الأوزايو)

- بل لقد حاولت الجزائر أن تعدل صيغة قرار مؤتمر القمة التاسع عشر لمنظمة الوحده الأفريقية أنذاك والسابق الأشارة الية بحيث تتحول كلمة يهيب المؤتمر بالطرفين إجراء مفاوضات مباشرة وبالتدريج وجدت عبارة المفاوضات المباشرة مكاناً لها فى قرارات وتوصيات مجلس الأمن وتقارير السكرتير العام للأمم المتحدة وبعض الدول الكبرى التى لها مصالح فى منطقة المغرب العربى وبذلك دخلت المشكلة فى منعرج جديد وعندما أطمائنت البوليساريو إلى أن طلب المفاوضات المباشرة مع المغرب أصبح أمرا مالوفاً لدى المهتمين بالمشكلة ، خطت خطوة اخرى تبدو فى ظاهرها إجراء عادياً ومنطقيا لكنه يحمل فى طياتة مدلولات اكثر عمقا وابعد أثر ذلك هو موضوع تحقيق الهوية للراغبين فى المشاركة فى الأستفتاء ، وبدات تشير العديد من المشاكل حول هذه المشكلة التى جعلت مهمة لجان تحديد الهوية تتعثر وتصاب بنوع من الشلل جعلها تدور فى حلقة مفرغة .

- ومن ذلك الأحصاء الذى أجرتة أسبانيا فى الصحراء عام 1974م والذى عارضتة البوليساريو من قبل ثم أصبحت تعترف به كاساس لتحقيق الهوية بصرف النظر عن المعايير والضوابط التى وضعتها خطة الأمم المتحدة لتجديد البطون القبائلية التى لا يجوز لها الأشتراك فى الأستفتاء أما بالنسبة للصحراويين الذين أضطروا لمغادرة الصحراء فرارا من أعمال القمع الأسبانية التى وقعت وبصفه خاصة عام 1958م والذى قدمت المغرب قدمت المغرب قوائم بهم تصل إلى نحو مائة وعشرون ألفا ، وقدمت البوليساريو قوائم تصل نحو سبعون الفاً من الصحراويين الذين غادرو الصحراء الغربية للتحقق عن هويتهم .

- هذا وقد كان السكرتير العام للأمم المتحدة ومخطط الأمم المتحدة انذاك قد وضعا قواعد لتعمل على أساسها لجان تحقيق الهوية وهى على النحو التالى :-

أ- الأشخاص المدرجة أسمائهم فى الأئحة الإحصاء الأسبانى عام 1974م

ب- الأشخاص الذين كانو يقيمون فى الإقليم الصحراوى كافراد قبيلة صحراوية ولم يشملهم الأحصاء الأسبانى عام 1974م .

ت- أفراد العائلة الغريبة من هاتين المجموعتين أى الأب والأم واولأدهما.

ث- الأشخاص المنحدرون من أب صحراوى مولود فى الإقليم .

ج- الأشخاص الذين هم أفراد القبائل الصحراوية المنتمية إلى الإقليم

والذين أقامو به ستة سنوات متصلة أو أثنتين عشرة سنة منتظمة من قبل أول ديسمبر 1974م .

- هذا وعلي الرغم من أن عملية تحديد الهوية قد بدات في كل من مدينة «العيون» ومنطقة «تندوف» نظرا لتواجد البوليساريو منذ أواخر شهر أغسطس 1994م إلا أنها مازلت تمثل العقبة المستعصية التي شلت عمليات التحضير للاستغناء ووصفها مستر «جمس بيكر» مبعوث الأمين العام أنذاك ووزير الخارجية الأميركى السابق بأنها عملية صعبة ومعقدة تحتم علينا «الأ نسرف في الأمل فى أن يجرى الأستفتاء لأن عملية تحديد الهوية المفروض أنها هى التى ستحدد الجسم الأنتخابى الذى بغيره لايمكن إجراء الأستفتاء فى تقرير مصير الشعب الصحراوى ،،

- هذا ويرى البعض أن الهدف الخفى من وراء محاولات تعقيد عمل لجان تحديد الهوية هو محاولة البوليساريو ومعها الجزائر وإحتمال أن يتاعطف مع هؤلاء قوى كبرى كا الولايات المتحدة تجاوز موضوع الأستفتاء بصفة كلية والدخول من خلال المفاوضات المباشرة للوصول إلى حل سياسي ينتهى باحدى الصور التى ذكرها الملك الحسن الثانى فى حديثة لصحيفة «لوموند» الفرنسية السابق الأشارة اليه وهو التحالف – الفيدرالية – أو الكونفيدرالية أو الحكم الذاتى الذى أضافه السكرتير العام للأمم المتحدة السابق «كوفى عنان» من خلال خطة مستر«جيمس بيكر» والقائد العام لمنطقة الصحراء الغربية والتى دارت حول إمكانية الوصول إلى حلول أخرى ، وتخلى كلا من طرفي النزاع (المغرب – البوليساريو) عن موقفها الساق وقبول حلول توفقية وتشكل حلا وسطاً بين مايطالب به كل طرف .

- ويبدوأن «الحكم الذاتى» اكثر هذه الحلول حظا لدى «جيمس بيكر» والولايات المتحدة و«كوفى عنان» وهو حل يجرى الحديث حوله منذ وقت بعيد وبالتحديد منذ عام 1984م فى حديث الملك الحسن الثانى ملك المغرب انذاك لجريدة «لوموند» السابق الأشارة اليه حين سئل الملك الحسن الثاني كيف يمكن قراءة فى شهر أكتوبر عام1984م حول الجمهورية أى ما نسمية فى مصر بالحكم المحلى أو اللامركزية وهل كان الملك الحسن الثانى حينما تحدث فى هذا المجال كان يفكر فى تطبيقه فى الصحراء الغربية .

- وكان جواب الملك الحسن الثاني على هذا النحو «لقد قلت دائماً أننى أحلم بأن أترك لخلفى في الحكم بلداً منظما تنظيماً جوياً (أى حكما لامركزيا) واننى افكر بجدية في إنشاء مجلس جمهورية (محلية) تتداول شئونها وفيما تنفرد به من خصائص ، فقد يكون مثلاً من السخف تطبيق (المحافظة العقارية) أى التقسيم الجغرافى المحلى على الصحراويين الرحل لان لسكان الصحراء أعرفهم وعادتهم كا التنقل مع مواشيهم بحثا عن المراعى إلا أن الأساس بالنسبة لى هو «الاتكون مغربية الصحراء موضع مجادلة » ولست شخصياً برافض بشكل من الأشكال الأخذ بعين الأعتبار الخصائص المحلية ويضيف الملك الحسن الثانى قوله والدليل على ذلك أننى شكلت مجلساً

إستشارياً يضم ممثلين لنحو تسعون قبيلة ، ولقد أتخذت تلك المبادرة نتيجة تصورى لمستقبل تكون فية إدارة شئونهم بايديهم ،أما الأمر الذى لاجدال فية فهو رسوخ مبدا السيادة الذى لاتشوبة شائبة.

- وبادر مراسل صحيفة (لوموند) نسال العاهل المغربى عما إذا كان ماقالة الملك يعود إلى مقولة شهيرة له قال فيها « أتركو لى طابع البريد والعلم وكل ماعدا ذلك فهو قابل للتفاوض» وسارع الملك الحسن الثانى بالرد على هذه الملاحظات بقوله للصحفي الفرنسى «من قال لكم ذلك لعلة رائيس الجزائر الشاذلى بن جديد» ويعنى الملك الحسن الثاني بذلك لقاء «وجدة» فى 26فبراير 1983م أو السيد الأبراهيمى وزير خاجيتة ومهما يكن من الامر فان الطابع البريدى لمنطقة «تندوف» التى تنازل عنها المغرب للجزائر ، عندما ذهبت المنفي مع والدى عام 1933م كان هو طابع المملكة الشريفة ، فيجب ألايكون هناك لبس او غموض لاننى لم احمل ابداً أى مخاطب وخاصة الرئيس الشاذلى بين جديد مايجعله يتصور أننى قد أنظر إلى الصحراء ككيان مستق أو ذى سيادة ، فهذا غير وارد إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وفيما خلا ذلك فإن كل شئ يجوز تصوره وإن القضية وإن القضية قضية أنظمة ، وقد امتد نظامنا منذ الدولة الأدراسة من ألف وأربعمائة وأربعون عاماً وأعتقد أنه سيطول عدة قرون أخرى (وأنتهى حديث الملك الحسن الثاني

1()إنظر :- مهابة، مشكلة الصحراء الغربية فى غرفة الأنعاش ، مجلة السياسة الدولية العدد130 اكتوبر 1997م ص126-128.
مشكلة الصحراء وباية مرحلة جديدة ، مجلة السياسي الدولية العدد 109 يولية 1992م.
على الشاعى، الصحراء الغربية عقد التجزائة فى العالم العربى (بيروت : 1980م) ص7ومابعدها.
أحمد مهابة ، مشكلة سبتة ومليلة بين المغرب وأسبانيا ، مجلة السياسة الدولية العدد 112إبريل 1993م.